جمهورية مصر العربية
معهد التخطيط القومى

المجلة المصرية للتنمية والتخطيط

المجلد (33) العدد الثالث سبتمبر 2025

مجلة علمية محكمة

المحتويات

بحوث مُحكمة مُعاد نشرها بمناسبة احتفالية المعهد بمرور 65 عامًا على إنشائه

دور المجتمعات المحلية في التنمية القومية - مذكرة خارجية (48)، يونيو 1961	أ.د. إبراهيم حلمي عبد الرحمن
أسس ومبادئ التخطيط القومي- مذكرة خارجية (439)، فبراير 1966	د. محمود أحمد الشافعي
المفاهيم الأساسية في التخطيط- مذكرة خارجية (442)، فبراير 1966	أ.د. أحمد حسني
نحو منهجية متكاملة للتحليل الاقتصادي لمشروعات الاستثمار- مذكرة خارجية (1251)، أغسطس 1979	أ.د. عثمان محمد عثمان
الجات: من الاتفاقية إلى المؤسسة الدولية متعددة الأطراف - مجلد (2)، العدد الأول، يونيو 1994	أ.د. مصطفى أحمد مصطفى
تضمين النوع الاجتماعي في مبادرات الميزانيات الوطنية -دراسة مقارنة - مذكرة خارجية (1625)، مارس 2005	أ.د. عزة عبد العزيز سليمان
دور القيم في الارتقاء بالأداء التنموي في مصر- مجلد (21)، العدد الأول، يونيو 2013	أ.د. سهير أبو العينين
نحو منهجية لقياس رأس المال الفكري على المستوى الكلي: دراسة تطبيقية-مجلد (19)، العدد الثاني، ديسمبر 2011	أ.د. علاء الدين محمود زهران

مراجعات الكتب والتقارير

استعراض نقدي لتقرير التنمية العربية - الإصدار الثامن "دور البيانات وتوافرها في دعم عملية التنمية في الدول العربية"	أ. د. جودة عبد الخالق
مراجعة كتاب بيتر شوارز اقتصاديات الطاقة	أ.د. نيفين كمال حامد

من إصدارات معهد التخطيط القومي

أولًا: سلسلة قضايا التخطيط والتنمية

ثانيًا: سلسلة أوراق العمل

ثالثًا: سلسلة أوراق السياسات

رابعًا: سلسلة موجز السياسات

المجلة المصرية للتنمية والتخطيط

رئيس معهد التخطيط القومي

أ.د. أشرف العربي

رئيس هيئة التحرير

أ.د. إبراهيم العيسوي

نائب رئيس هيئة التحرير

أ.د. محمد ماجد خشبة

أعضاء هيئة التحرير

أ.د. شيرين الشواربي
أ.د. علاء الدين زهران
أ.د. فادية عبد السلام
أ.د. محمود أبو العيون
أ.د. هالة سلطان أبو علي
أ.د. هدى صالح النمر

مساعدا رئيس هيئة التحرير

د. آية إبراهيم محمد
د. محمد حسنين عبد الرحمن

الهيئة الاستشارية

أ.د. أحمد عبدالله زايد
أ.د. أحمد يوسف أحمد
أ.د. بلقاسم العباس
أ.د. جودة عبدالخالق السيد
أ.د. خالد أبو إسماعيل
أ.د. سعد ذكي نصار
أ.د. سمير محمد رضوان
أ.د. صقر أحمد صقر
أ.د. عاطف قبرصي
أ.د. ماجد إبراهيم عثمان
أ.د. معتز محمد خورشيد
أ.د. هبة حندوسه

الأسماء مرتبة أبجديًا

المجلة حاصلة على أعلى تقييم (7/7) من قبل المجلس الأعلى للجامعات المصرية منذ عام 2021، وهي لا تتقاضى رسومًا مقابل نشر البحوث. وقد حصلت المجلة على معامل التأثير والاستشهادات المرجعية للمجلات العلمية العربية (أرسيف ARCIF)– الذي تصدره قاعدة بيانات معرفة للإنتاج والمحتوى العلمي، قيمته (1.2105) عن العام 2024.

المراسلات

توجه جميع المراسلات باسم رئيس هيئة التحرير على:

معهد التخطيط القومي
طريق صلاح سالم – مدينة نصر – القاهرة
الرقم البريدي: 11765

تليفون: 22634040 (202+)
فاكس: 22634747 (202+)
البريد الإلكتروني: erdp@inp.edu.eg
الموقع على الإنترنت: www.inp.journals.ekb.eg

قواعد النشر

1. تنشر المجلة البحوث العلمية المحكمة، والمراجعات النقدية للكتب والتقارير، والتغطيات والمتابعات لمؤتمرات وفعاليات علمية، وغيرها من المساهمات ذات الصلة.

2. تنشر المجلة البحوث العلمية باللغتين العربية والإنجليزية بشرط ألا يكون قد سبق نشرها، وألا تكون مقدمة للنشر في دوريات علمية أخرى.

3. تستقبل البحوث من مؤلفيها على موقع المجلة المصرية للتنمية والتخطيط على بنك المعرفة المصري https://inp.journals.ekb.eg/contacts?_action=loginForm.

4. يراعى الالتزام بالأمانة العلمية وأخلاقيات البحث العلمي في إعداد البحوث المقدمة للنشر.

5. لا يزيد عدد كلمات البحث المقدم للنشر على 8000 كلمة متضمنة الأشكال التوضيحية والجداول وقائمة المراجع. وينسخ البحث بصيغة Microsoft Word. بفونط Simplified Arabic-14 لمتن البحث باللغة العربية، وبفونط Times New Roman-12 لمتن البحث باللغة الإنجليزية، مع كتابة العناوين بفونط 16 للغة العربية، وفونط 14 للغة الإنجليزية.

6. يرفق بالبحوث المقدمة للنشر باللغة العربية، ملخصًا باللغتين العربية والإنجليزية لا يزيد على 250 كلمة، وملخصًا بالحجم نفسه للبحوث باللغة الإنجليزية، وتضاف كلمات مفتاحية لكل بحث في حدود 5-7 كلمات.

7. لا تزيد عدد كلمات المراجعة للكتب والتقارير التي لم يمض على نشرها أكثر من ثلاث سنوات على 3000 كلمة باللغة العربية، مع النسخ بصيغة Microsoft Word وفونط 14 للمتن وفونط 16 للعناوين.

8. تراعى قواعد التوثيق العلمية لمراجع البحث، وذلك وفق الترتيب التالي: (اسم المؤلف، سنة النشر) في المتن ووفق الترتيب التالي: (اسم المؤلف، تاريخ النشر، العنوان، جهة ومكان النشر، رقم الصفحة) في قائمة المراجع، وترتب المراجع بدءًا بالبحوث المنشورة في مجلات علمية، تليها الكتب، ثم أعمال المؤتمرات العلمية، ثم الرسائل العلمية، وانتهاء بالمواقع الالكترونية، كما يراعى توثيق الجداول والأشكال وغيرها داخل المتن بمراجعها الأصلية.

9. تخضع كافة البحوث المقدمة للنشر للتحكيم العلمي من جانب أساتذة وخبراء متخصصين، ويجوز لهيئة التحرير تقرير عدم أهلية بعض البحوث للتحكيم.

10. يتم إبلاغ الباحثين بموقف بحوثهم، ونتائج تحكيمها، وما يترتب عليها في النهاية من قبول أو عدم قبول النشر. وتنشر أعداد المجلة الكترونيًا على بنك المعرفة (الرابط المذكور أعلاه)، كما يمكن الوصول إليها من الموقع الالكتروني لمعهد التخطيط القومي (https://www.inp.edu.eg)- قسم الإصدارات، ويحصل الباحث على نسخة من عدد المجلة الذي نشر به بحثه على سبيل الإهداء.
11. تعبر الآراء الواردة في المجلة عن وجهة نظر كتابها، وتحتفظ المجلة بكافة حقوق النشر بخصوص المساهمات المنشورة بها، ويلزم الحصول على موافقة كتابية منها قبل إعادة نشر تلك المساهمات.

رقم الإيداع 93/6505 الرقم الدولي الموحد 1110-984X

تنويه عن أعداد 2025 من المجلة المصرية للتنمية والتخطيط

بمناسبة احتفال معهد التخطيط القومي بمرور 65 عامًا على إنشائه، سوف تكون الأعداد الثلاثة الأولى من المجلد 33 للمجلة المصرية للتنمية والتخطيط أعدادًا خاصة، بمعنى أن كل عدد منها سيتضمن جزئيًا أو كليًا عددًا من كتابات أساتذة المعهد وبعض أصدقائه في العقود الأولى من عمر المعهد وفي العقدين الأولين من عمر المجلة (1993-2013). ومن هذه الكتابات ما نشر في المجلة، ومنها ما نشر في سلسلة المذكرات الخارجية التي كانت تمثل قناة النشر الرئيسية للمعهد قبل إنشاء مجلته العلمية، وقبل إنشاء قناة النشر الأخرى: سلسلة قضايا التخطيط والتنمية.

المجلد (33) العدد الثالث سبتمبر 2025

المحتويات

بحوث مُحكمة مُعاد نشرها بمناسبة احتفالية المعهد بمرور 65 عامًا على إنشائه

دور المجتمعات المحلية في التنمية القومية - **مذكرة** خارجية (48)، يونيو 1961	أ.د. إبراهيم حلمي عبد الرحمن	1
أسس ومبادئ التخطيط القومي- **مذكرة** خارجية (439)، فبراير 1966	د. محمود أحمد الشافعي	26
المفاهيم الأساسية في التخطيط- **مذكرة** خارجية (442)، فبراير 1966	أ.د. أحمد حسني	41
نحو منهجية متكاملة للتحليل الاقتصادي لمشروعات الاستثمار- **مذكرة** خارجية (1251)، أغسطس 1979	أ.د. عثمان محمد عثمان	76
الجات: من الاتفاقية إلى المؤسسة الدولية متعددة الأطراف - **مجلد** (2)، العدد الأول، يونيو 1994	أ.د. مصطفى أحمد مصطفى	120
تضمين النوع الاجتماعي في مبادرات الميزانيات الوطنية -دراسة مقارنة - **مذكرة** خارجية (1625)، مارس 2005	أ.د. عزة عبد العزيز سليمان	174
دور القيم في الارتقاء بالأداء التنموي في مصر- مجلد (21)، العدد الأول، يونيو 2013	أ.د. سهير أبو العينين	260
نحو منهجية لقياس رأس المال الفكري على المستوى الكلي: دراسة تطبيقية-مجلد (19)، العدد الثاني، ديسمبر 2011	أ.د. علاء الدين محمود زهران	279

مراجعات الكتب والتقارير

استعراض نقدي لتقرير التنمية العربية - الإصدار الثامن "دور البيانات وتوافرها في دعم عملية التنمية في الدول العربية"	أ. د. جودة عبد الخالق	336
مراجعة كتاب بيتر شوارز اقتصاديات الطاقة	أ.د. نيفين كمال حامد	343

من إصدارات معهد التخطيط القومي

أولًا: سلسلة قضايا التخطيط والتنمية	361
ثانيًا: سلسلة أوراق العمل	367
ثالثًا: سلسلة أوراق السياسات	371
رابعًا: سلسلة موجز السياسات	372

الجمهورية العربية المتحدة

معهد التخطيط القومي

دامة نقط

مذكرة رقم ٤٨

(دور المجتمعات المحلية فى التنمية القومية)

دكتور ابراهيم حلمى عبد الرحمن

٢ يونيـــة سنة ١٩٦١

القاهـرة
٣ شارع محمد مظهر - بالزمالك

دور المجتمعات المحلية فى التنمية القومية

مقدمـــــة

فى هذا البحث يعتبر المجتمع المحلى جزءا من المجتمع القومى ، ويتحدد هذا الجـــزء ـ عرفا ـ بمجتمع القرية الريفية أو الحى المتخلف فى المدينة ، ولو أن هناك أمثلة أخـــرى لمجتمعات محلية تعمل فى المناجم والتعدين أو فى الصيد والرعى والغابات ، ولكن الأعـــم الأغلب فى الدول العربية هو المجتمع الريفى ـ وكذلك مجتمع الاحياء الفقيرة فى المدن ، الذى يغذيه الريف بالمهاجرين ، فهو فى الحقيقة امتداد طبيعى للمجتمع القروى .

والمجتمع المحلى بهذا التعريف ، يقوم بالانتاج بالطرق التقليدية السائدة فى المجتمـــع ، بينما التنمية القومية عامة تتقدم طلائعها فى غير مجال المجتمع المحلى ـ فى الصناعة ـ فى المدن ـ فى الموانئ ـ فى الثقافة والبحث العلمى ـ ويبدو أن نصيب المجتمع القروى من هذه الأنشطـــه الرائدة ضئيل . وهذا ارث تاريخى ، ولازمة لظاهرة التخلف الاقتصادى التى تخيم على المجتمع كله والتى تسعى الدول الآن ـ بدرجات مختلفة من الجد والعزم ـ على التخلص منها . ولذلك نعرض فى البحث لهذه الظاهرة ونشأتها سعيا وراء تفهم حقيقة تركيب المجتمع القروى وكيفيـــة النهوض به .

وحتى اذا استبان الامر بعض الشئ ، أمكن النظر الى التخطيط القومى والتخطيط المحلى معا نظرة مترابطة ، توضح وحدة الهدف وتكامل الوسائل واتصال الموضوعات ـ مع التأكيـــد بأن النظرة الترابطية لا يمكن أن تقتصر على مشروعات الزراعة وتحسين صحة البيئة وتعلـــيم الكبار وردم البرك وتربية النحل ـ بل يجب أن تمتد الى جميع التشريعـات والسياسات التى تقرب المجتمع القروى الى المجتمع القومى وتزيل العوائق التى قامت فى عهود الخلف ، والتى جعلت من القرية منبعا للثروة التى تخرج منها ولا يبقى فى القرية الا القدر الادنى اللازم للقيام بأود من فيها من حشود بشرية . وبذلك يمتد التخطيط الى التنظيم المالى والاجتماعى ويهدف الـــى تكوين الوعى المحلى الكامل الذى يسهم بقواه المالية والبشرية فى النهضة القومية الشاملة .

دور المجتمعات المحلية فى التنمية القومية

(المجتمـــــع المحلى)

١ ــ يتجه الذهن حينما يذكر (المجتمع المحلى) الى القرية فى الريف ، باعتبارهـــا وحدة المجتمع الصغير ، الذى يتميز عن مجتمع المدينة الكبير ، وتسمى القرية فـــى المتحضر الدول المختلفة بأسماء شتى منها النجع ــ المحلة ــ المنية ــ الكفر ــ النزلة ــ وقد تنسب القرية الى قبيلة نزلت بها ــ فيقال أولاد كذا ــ أو بنى كذا ــ وقد تعرف بظاهرة جغرافية أو طبيعية تميزها عن غيرها .

أما المدينة ذات المجتمع الكبير ــ فانها وان كانت هى الاخرى تنقسم الى تشكيلات اجتماعية فرعية فى داخلها ــ فى صورة أحياء أو مناطق ــ الا أنها تكتسب نتيجـــة التحضر والتعمير تماسكا وارتباطا ، يخفى الكثير من شخصيتها المنفصلة ويدمجها فـــى شخصية المدينة جملة .

٢ ــ ولو أخذنا (المجتمع المحلى) بمدلوله اللفظى ، لوجب أن نشمل فى اعتبارنا ، مجتمع القرية ومجتمع الحى فى المدينة سواء بسواء ، تمييزا لهما عن (المجتمع القومى) الذى يشمل الوطن كله أو أجزاء منه ، مثل المدن أو الولايات أو المحافظـــات . فالمجتمع المحلى حينئذ يعتبر فرعا من مجتمع أكبر وأوسع ، ويكون أمره نسبيا . فالقرية تعتبر مجتمعا محليا بالنسبة الى المركز (فى الاقليم الجنوبى) والمركز كله مجتمعـــا محليا بالنسبة الى المحافظة ، والمحافظة تعتبر مجتمعا محليا بالنسبة الى الجمهورية كلها . وكذلك تعتبر (الشياخة) مجتمعا محليا بالنسبة الى (القسم) فى المدينة و (القســـم) يعتبر مجتمعا محليا بالنسبة للمدينة كلها والمدينة تعتبر مجتمعا محليا بالنسبة للمدينة كلها والمدينة تعتبر مجتمعا محليا بالنسبة للجمهورية كلها .

٣ ــ ولا شك أن الرأى الأول هو الاقرب الى المفهوم العام من عبارة (المجتمع المحلـــى) وخاصة حينما يتطرق الحديث الى التنمية والتطور والتقدم .

والسبب فى ذلك ، أن العناية بتنمية المجتمعات المحلية ، تكون أدعى فى الدول التى تخلفت فيها تلك المجتمعات عن التنمية بالنسبة الى غيرها من باقى مكونات المجتمع . فنحن نفهم بالمجتمع المحلى ــ القرية الزراعية فى الريف المصرى التى تخلفت كثيرا عـــن المدينة ونأمل من العمل فى مجتمع القرية ــ أن ندفعه الى التقدم والرقى ليساير التطور فى المدينـــة .

ونفهم أيضا بوضوح من المجتمع المحلى ـ مجتمع الاحياء الفقيرة فى المدن الكبيرة ، لأنها مجتمعات تخلفت عن المجتمعات الراقية فى نفس المدينة .

بينما لا نعنى كثيرا بالاحياء الراقية فى المدن ، ولا نسعى الى النهوض بها (بطرق التنمية المحلية) لأنها فى غنى عن ذلك .

وهذا يكشف لنا عن أساس له أهميته فى مجال بحثنا هذا ، وهو أن (المجتمع المحلى) الذى نقصده ، يكان يكون هو اصطلاحا (المناطق المتخلفة) فى المجتمع القومى ، سواء أكانت تلك المناطق المتخلفة فى الريف أم فى المدينة سواء بسواء . هذا بينما التعريف الجغرافى أو الادارى ، لايفرق من المجتمعات المحلية المتقدمة والمتخلفة .

٤ ـ والتخلف هنا معناه الفقر والمرض والجهل معا . فأجزاء الوطن الواحد لا تتساوى فيما بينها فى درجات الغنى والعلم والعمران ـ وينشأ هذا التفاوت لأسباب شتى ـ لا مجال لبحثها فى هذا المقام ـ وتنشأ رغبة عامة فى الاخذ بيد المجتمعات المتخلفة نسبيا عن غيرها حتى تتساوى بغيرها أو تقل درجات التفاوت بينها الاجزاء الاكثر تقدما فى المجتمع الكلى ولذلك ، اذا قبلنا هذا التعريف ، يكون هدف النهوض بالمجتمع المحلى حقيقة هو ما يسمى فى علم التخطيط (بالتنمية الاقليمية) * على مستوى المجتمع القروى أو مجتمع الاحياء المتخلفة فى المدن والحواضر .

٥ ـ واستثناء من هذا المفهوم الاعتبارى ، قد نجد مجتمعا صناعيا ناشئا ، فى بقعة منعزلة مثل مصنع أو منجم أو حقل بترول أو خزان مياه كبير ـ وهذا المجتمع لا ينقصه عادة الغنى ولا العلم ولا الصحة ، فهو ليس متخلفا من هذه النواحى ، بل على العكس ، كثيرا ما يتميز هذا المجتمع الناشئ بوفرة المال وارتفاع مستوى التخصص والتعليم فيه ـ ولكنه يعتبر فى الوقت ذاته مجتمعا ناقصا من ناحية تكامل الخدمات فيه أو نقص النساء والأطفال مما يجعله أقرب الى معسكرات الجند منه الى المجتمعات المدنية . ولذلك تنشأ مشاكل فى مثل هذا المجتمع الناشئ تحتاج الى علاج وحل .

وعندئذ يحتاج الى دراسة هذا المجتمع دراسة خاصة لتبين وسائل معالجة المشكلات الناشئة عن النقص فى تكوينه وتكامله .

*

٦ ــ ولن نشمل هذا النوع من المجتمعات المحلية الناشئة فى الفقرات التالية من هذا البحث، لاعتبارات ستتضح فيما بعد ــ ولو أن عدم التكامل فى هذه المجتمعات الصناعية الناشئة يعتبر فى ذاته موضوعا يحتاج الى تدبر وعلاج .

٧ ــ وموضوع بحثنا هذا ــ هو النظر فى دور المجتمعات المحلية ــ أى المجتمعات المتخلفة ــ فى دعم التنمية القومية اجمالا .

وبقصد التوضيح وعلى سبيل التحديد ، نعتبر فقط القرية فى الريف الزراعى ــ والحى الفقير فى المدينة الكبيرة ، كمثلين للمجتمعات المحلية ، ولو أنه كما سلفت الاشارة قد توجد مجتمعات أخرى فى مناطق الرعى أو الصيد أو المناجم أو فى الصحراء أو فوق قمم الجبال ، وهذه كلها تعتبر (محلية) وتحتاج الى رعاية وتقوية ودعم ، ولكن لعل القرية والحى هما أكثر الانواع شيوعا ولذلك نكتفى بهما الا اذا أشير صراحة الى غير ذلك فى موضعه .

وللاختصار نذكر ــ القرية والحى ــ للدلالة على هذين المجتمعين المحليين المتخلفين على الوجه الذى أشرنا اليه من قبل .

٨ ــ فاذا كانت القرية قد تخلفت فى الماضى عن باقى أجزاء المجتمع القومى ، واذا كان الحى قد تخلف فى الماضى عن باقى أحياء المدينة ، فان ذلك يدل ولا شك على شيئين ــ الأول هو وجود قوى تعمل على تخلف القرية والحى ــ والثانى ــ وجود قوى تعمل على تقدم ما عداهما من مكونات المجتمع تقدما سريعا نسبيا . وقد تجمع القوتان فى قوة واحدة ، يكون أثرها النهائى هو توسيع شقة الخلاف وزيادة حدة التفاوت بين القرية والحى من جهة وبين باقى أجزاء المجتمع من جهة أخرى .

وكذلك ترى أننا حينما نبغى الاصلاح ، فاننا سنميز عدة قوى فى المجتمع ــ منها أولا القوى التى تعمل على النهوض بالقرية والحى مباشرة ــ وثانيا ــ القوى التى تعمل على الحد من انطلاق التقدم فى المناطق المتقدمة فعلا حتى لا تزداد تقدما ــ نسبيا ــ وثالثا ــ القوى التى تعمل على على انقاص حدة التفاوت بين القرية والحى من جهة وبين باقى مكونات المجتمع القومى من جهة أخرى .

التخلف الاجتماعـــى المحلـــى

٩ ــ واستكمالا لتعريف المجتمع المحلى ، نشير اشارة عابرة ــ الى أن التفاوت فى التقـــدم والعمران بين القرية والمدينة أو بين منطقة وأخرى فى المجتمع القومى العام ، لايثـــير الرغبة فى انقاص الفوارق الا اذا كانت المنطقة المتخلفة قد هبط مستواها الى أقل من حد معين ــ فمثلا من بين أحياء القاهرة نجد حى الزمالك وحى قصر النيل ــ مثلا ــ يعتبران من الأحياء الراقية ولكن أحدهما يفوق الآخر درجة ــ ولكن هذا التفاوت فى ذاته لايثير لدينا مشكلة ، لأن مستوى كل من الحيين يرتفع عن المستوى الأدنى ــ ونفس الشىء اذا أخذنا مستوى الحياة الريفية فى ولاية كاليفورنيا وفى ولاية أيوما فى الولايات المتحـــدة ــ احداهما أعلى من الأخرى ولكن الاثنين معا على قدر كبير من التقدم ــ فلا توجد ثمـــة مشكلة ، لبحث التخلف والتفاوت وعلى ذلك ــ يتعين علينا ــ النظر الى مستوى أدنى مـــن التقدم ــ نقيس به ــ الرغبة فى انهاض المجتمع المحلى ومعالجة مشكلاته .

١٠ ــ فى الدول العربية عامة ــ حيث مستوى المعيشة مقيسا بالدخل القومى للفرد منخفضـــا ــ تكاد تكون القرى والأحياء (المسماه الوطنية سابقا والشعبية حاليا) دون استثناء مناطق تخلف فى تيار التقدم العام .

بينما فى الدول الاوروبية والأمريكية الناهضة ــ نجد أن القرى وبعض الأحياء فى المدن ، أقل فى مستوى الدخل والمعيشة من المدن ، الا أنها ليست دائما ــ أقل من الحـــد ــ ولذلك تصبح مشكلة المجتمعات المحلية هناك قاصرة على بعض المناطق دون أخـــرى أو قاصرة على بعض المظاهر الاجتماعية المتصلة بالبيئة المحلية مثل الطفولة والتشرد والمراهقة والادمان ــ دون معالم التخلف الأساسية وهى الفقر والجهل والمرض .

١١ ــ فاذا قصرنا البحث على الظاهرة الأكثر شيوعا فى الدول العربية ، نرى أن تخلف القريـــة والحى (الشعبى) فى المدينة هو مظهرا رئيسيا لتخلف المجتمع عامة ــ وأن الاستثناء هـــو ما نراه من تقدم جزئى فى بعض المناطق والأحياء الحضرية (الأفرنجية أو الأجنبية كما كانت تسمى) فقد كان المجتمع القومى ينقسم انقساما واضحا الى مجتمعين ــ الأول مجتمع صغير العدد محدد المعالم ، يأخذ بأساليب التعمير والتقدم الحديثة فى التعلـــــيم

والمعيشة والانتاج والملبس وجميع مظاهر حياته ـ ومجتمع كبير العدد ـ ينتشر فى جميع أنحاء الريف وفى معظم جنبات المدن ليس لة من التقدم والرقى نصيب ذى شأن .

انقسم المجتمع ثقافيا واجتماعيا واقتصاديا وسياسيا الى مجموعتين ـ واتسعت شقة التفاوت والتباين بينهما ، حتى أصبحت ظاهرة واضحة للعيان ، نسميها ظاهرة ـ الازدواج الاجتماعى ـ فى وسط القاهرة وعلى شواطئ الاسكندرية وفى الاحياء الزلقية من بور سعيد والسويس والاسماعيلية ، ترى جميع مظاهر التقدم الأوربى ـ الغنى والعلم والعمران والزى والنوادى والشوارع واللغات الاجنبية والتمدن ـ ثم اذا انتقلت بضعات الأمتار الى الاحياء الوطنية أو بضعة كيلومترات الى خارج المدينة ـ رأيت مجتمع القرون الوسطى ماثلا فى منازل القرية الطينية والأمية الشاملة ، والسلطة العرفية التى لا يضبطها قانون والامراض المتفشية والبؤس والفاقة .

١٢ ـ وقد اقترن بهذه الظاهرة ـ أو أقل أنها نشأت هى بسبب ـ حركة التنمية التى تحركها المؤثرات الخارجية وبيان ذلك أن التنمية فى الدولة كانت تستمد مقوماتها من اتصالها بالعالم الخارجى ولا تقوم على العوامل الذاتية فى المجتمع .

فميناء الاسكندرية يتصل بالخارج لتصدير القطن واستيراد المصنوعات ، ولذلك يرتفع مستوى المدينة عامة وتنتظم التجارة ويقوم مجلس بلدى نشط ، يجعل الاسكندرية بالذات أكثر تقدما من باقى من الاقليم ، ويجعل قطاع التجارة الخارجية والمشتغلين فيه أكثر تنظيما وأقوى كيانا من غيرهم . فى القاهرة توجد مصالح الحكومة والدواوين وقصور الاغنياء والسفراء ، ولذلك نجد وسط القاهرة قطعة من أوربا لخدمة هؤلاء ـ بل أن الرأى يسود أن من الواجب المحافظة على (مظهر) التقدم أمام (الاجانب) بأن نخفى المتسولين والمتشردين الذين تبلغ بهم الجرأة على الخروج من الحوارى والأزقة والسير فى الشوارع والطرقات الراقية .

وليس الازدواج الاجتماعى أمرا قاصرا على نظافة الشوارع واتساعها وفخامة المبانى وارتفاعها ، بل أنه يمتد الى أبعد جذور المجتمع وأعمقها ـ التعليم فى القرية ـ أن وجد ـ فى كتاتيب ومدارس الزاوية ـ بينما يبدأ فى المدينة بمدرسة ابتدائية تنتهى بتلميذها الى أعلى مراحل التعليم والثقافة اذا شاء ـ والى عهد قريب ـ كان المتعلم الذى ينشأ

كما ينبغى ملاحظة أن مجتمعات المدينة ـ على الرغم من تميزها فى الماضى ـ واستحواذها على النصيب الأوفى من فوائد التقدم ـ لا زالت القوة المحركة لحركة التنمية القومية العامة ـ ولذلك ينبغى النظر الى عملية التنمية القومية أساسا جملة ولا يصح أن نحولها الى محاسبة عن الآثار الماضية ، فنخص القرية بموارد كثيرة ، لأننا نريد أن نعوضها عما فاتها بينما المجتمع القروى يعجز عن استيعاب هذه الموارد والافادة منها . ولا يصح كذلك أن نحرم المدينة من موارد وعناصر تنمية ـ لأننا لا نريد أن تستمر فى الانطلاق وحدها تاركة القرية وراءها ـ بينما المدينة قادرة على استيعاب تلك الموارد وتنميتها للصالح القومى . أى أننا لا يصح أن نحول حركة التنمية فى السنوات المقبلة ، الى عملية محاسبة عن الماضى واقامة ميزان للتوزيع يقوم على اصلاح الاخطاء ، بل يجب أن ننظر أولا وقبل كل شئ الى الأوضاع المستقبلة ، مع العمل فى الوقت ذاته على اصلاح الاخطاء التى تراكمت فى الماضى .

فالاسراف فى تخصيص الموارد للقرية وللمجتمعات المحلية ، يؤدى الى ضياعها والى نقص الدخل القومى وفى الوقت ذاته لا يغنى القرية فى شئ .

وحرمان المدينة ـ أو معاقبتها اذا شئت يحرم الاقتصاد القومى كله ـ وهذا لا يفيد أحدا فخطة التنمية الايجابية ، لا تحطم الكيان الذى نشأ فى الماضى ـ بأوضاعه الخاطئة ـ فحسب بل هى تبنى كيانا جديدا للمجتمع ، ولذلك فهى تعمل على تنمية الموارد فى القرية والمدينة معا ، مع السعى نحو توزيع الدخل والخدمات توزيعا عادلا بين المواطنين والمعاونة فى اعادة بناء الكيان الاجتماعى بما يناسب اتجاهات التطور .

التخطيط القومى والتخطيط المحلى

١٧ ـ يمكننا أن نصور التبادل بين القرية والمدينة فى مجتمع متخلف كالآتى :ـ

أولا : صادرات القرية الى المدينة

١) حاصلات زراعية للتصدير .

٢) « « للاستهلاك فى المدينة .

٣) طيور ودواجن ومواشى للاستهلاك فى المدينة .

ثانيـــا ـ واردات القرية من المدينة

١) تقاوى وبذور منتقاة

٢) أسمدة ومواد كيمائية للانتاج الزراعى

٣) أعلاف للمواشى وكسب من عصير بذرة القطن المصدرة أصلا من القرية

٤) مصنوعات خشبية وحديدية مختلفة من الواردات الخارجية والمصنوعات المحليـــة

٥) آلات ومحركات ووقود

٦) أقمشة ومنوجات ومواد الاستهلاك

٧) أغذية جافة . مما لا تنتجه القرية

ثالثـــا ـ مدفوعات القرية الى المدينة ـ عدا ثمن الواردات السلعية .

١) ما ينفقه سكان القرية عند الذهاب الى المدينة لاغراضهم المختلفة

٢) « « « للطبيب والمحامى ورجال المهن الحرة الذين يعملون فى القرية وهم من غير سكانها

٣) ما ينفقه سكان القرية فى تعليم أولادهم خارجها

٤) « « « فى المدينة على شكل ودائع فى المصارف وصناديق التوفير أو فى شراء عقارات

٥) الضرائب والرسوم التى تحصلها الحكومة من أهـــل القرية .

٦) ما يدفعه سكان القرية من ايجارات لأصحاب الأملاك فيها المقيمين فى خارجهـــا

٧) « « « « أقساط وفوائد للديون العقارية وغيرها لصالح المقيمين خارجها (بما فى ذلك أقساط الاصلاح الزراعى ـ أن وجدت) .

رابعـــا ـ مدفوعات تحصل عليها القرية من خارجها

١) ما ينفقه موظفو الحكومة فى القرية من المرتبات التى يحصلون عليها من الحكومـــة

٢) ما يحصل عليه أهل القرية على صورة مرتبات واعانات وقروض من الحكـــــــومة والمؤسسات الأخرى .

٣) ما يرسله المقيمون خارج القرية الى أهلهم وذويهم فى القرية (المغتربين)

٤) ما تنفقه الحكومة على المنشآت العامة فى القرية (صافى ما ينفق فـى القرية) ـ والخدمات العامة .

وبذلك نرى أن ميزان المدفوعات العام للقرية هو كالآتـــــى :ـ

أولا ـ حصيلة الصادرات من القرية ثانيا ـ واردات القرية من المدينة

رابعا ـ مدفوعات تحصل عليها القرية من خارجها ثالثا ـ ماتدفعه القرية الى المدينة عدا الواردات السلعية .

المجموع : ايرادات القرية من خارجها المجموع : مصروفات القرية خارجهـــــا

ولمدة سنوات وأجيال كانت القرية تنفق أكثر مما تكتسب ، وبذلك انتقلت الأموال منهـا الى المدينة ومن المدينة الى خارج الدولة .

وبمرور الاجيال أصبحت القرية فقيرة ـ ومرافقها متخلفة ومساكنها متهدمة ووسائـــل الإنتاج فيها بدائية ، ونقص فيها التعليم وتفشى الجهل وأصبحت مجتمعا محليا ضعيفا سقيمـــا .

ولعلنا نلحظ أن القرية تصدر القطن مثلا (زهرا) ثم يحلج فى المدينة ،ثم ينســـج فى المدينة منسوجات تعود فتباع الى القرية بسعر مرتفع وتعصر بذور القطن زيتا وكسبا ، يعود جزء منهما الى القرية مرة أخرى لاستهلاك الفلاح بسعر مرتفع .

ونلحظ أيضا أن معظم أجور نقل السلع والافراد من القرية واليها تقوم به سيـــارات وقطارات مقرها خارج القرية وكل ربح يحدث فى عملية النقل والمواصلات يعود الى أفراد خارج القرية فهذه المظاهر جميعها معناها استنزاف لموارد القرية لصالح رجـــال الصناعة ـ وعمالها ـ ومؤسسات النقل والاتصال والتجارة والترفيه والتعليم الـــتى توجد فى المدينة .

فحينما تبيع القرية حاصلاتها تبيعها بسعر رخيـــص .

وحينما تشترى ما يلزمها من المدينة تشتريه بسعر مرتفع وتدفع فوقه أجور النقل والمواصلات والتأمين فى مثل هذا الموقف لابد أن ينحدر الوضع الاقتصادى وبالتالى الوضع الاجتماعى والثقافى فى القرية عاما بعد عام . خاصة اذا أضيف الى ذلك كله اسراف الحكومات فـى فرض الضرائب على الفلاحين .

١٨ ـ ويصحب هذا التطور الانحدارى فى المجتمع القروى ،انخفاض مستوى الاجور وارتفـاع مستوى الايجارات وعدم وجود فائض مدخرات للاقتراض فيكثر وجود المرابين والمستغلين وتشتد الضائقة المالية بالسكان .

وكثيرا ما يؤدى هذا الوضع الى هجرة الافراد من القرية الى المدينة حيث الاجور أعلى وفرص العمل أكثر ومغريات الحياة الحضرية تبهر الانظار . ولكن معظم هؤلاء المهاجرين من القرية الى المدينة ينقصهم التعليم والمران والخبرة اللازمة للعمل فى المدينة ، فتنقطع بهم الاسباب فى المدينة ويكونون نواة لقيام المجتمعات المتخلفة فى المدينة فى الاحياء الفقيرة . وهكذا تضيع الموارد البشرية التى تتكون فى القرية ولا يفيد منها الوطن .

١٩ ـ هذه هى اجمالا قصة انحدار المجتمعات المحلية فى الدول التى تخلفت عبر الأجيال الطويلة ـ أما فى الدول الناهضة النامية ، فنجد صورة مختلفة تتميز بالعناصر الآتية : ـ

١) تقوية العناصر البشرية بالتعليم والتدريب والرعاية الصحية والثقافية اعدادا للقوى العاملة والمفكرة .

٢) الكشف عن موارد الثروة الطبيعية الزراعية والتعدينية والصناعية والعمل على استغلالها .

٣) تكوين مدخرات محلية من فائض الايرادات الجارية وتوجيه هذه المدخرات نحو اقامة المنشآت الانتاجية والعمرانية التى تؤدى الى زيادة الدخل والموارد عامة .

٤) العمل على انقاص الفوارق فى الدخل بين القرى والمدن ومراعاة تنفيذ برامج الخدمات العامة التى تعمل على ذلك .

٢٠ ـ فاذا جمعنا بين هذه السياسة الانشائية وبين معالم برنامج النهوض الادارى والسياسى بالمجتمعات المحلية الذى سبقت الاشارة اليه فى الفقرة (١٥) ، نجد أن دور المجتمعات المحلية فى النهضة يتحدد اجمالا كالآتى : ـ

١) وضع خطة شاملة لزيادة الانتاج الزراعى والصناعى ونشر الخدمات التى تؤهل القوى البشرية للعمل فى العصر العلمى الذى نعيش فيه ـ على أن تكون الخطة القومية شاملة اعتبارات التنمية فى المستويات المحلية وفى القرية والمدينة .

٢) قيام المجتمعات المحلية ـ بعد دعمها وتشجيعها على اكتساب الشخصية الذاتية ، بالمعاونة فى انجاح الخطة القومية فى المحيط المحلى .

٣) العمل على توزيع الموارد والاستثمارات بين المدينة والقرية بحيث لا تحدث عملية استنزاف مستمرة للثروة فى القرية لصالح غيرها . ولا استنزاف للثروة من الدولة كلها لصالح الاجانب خارجها .

٤) الربط بين الوعى المحلى والوعى القومى عن طريق برامج الادارة والحكم المحلى من جهة وعن طريق خطة التنمية والنهوض الاجتماعى من جهة أخرى .

٥) اعادة الموازنة بين الانفاق الاستهلاكى والدخل فى المدينة والقرية بما يضمن توافر المدخرات اللازمة لتنفيذ برامج التنمية القومية والمحلية .

٢١ ــ اذا نظرنا الى المؤسسات التى تنشأ فى المجتمع فاننا نرى أنها تنقسم الى أنواع عدة كالآتـــــى :ــ

أولا : المساكن والمخابز والمطاحن والمتاجر والمخازن اللازمة للحياة اليومية للسكان المحليين فى كل قرية وحى من أحياء المدينة . وهذه تحدد الى درجة كبيرة الحياة المنزلية للسكـــــان .

ثانيـا : وسائل الاتصال بين المناطق المختلفة بما فى ذلك الطرق والسكك الحديدية والسيارات والسفن وغيرها ــ وهذه تحدد الى درجة كبيرة ــ درجـــة الاتصال والتجارب مع المجتمعات الاخرى خارج النطاق المحلى .

ثالثـا : المؤسسات التى تنتج سلعا زراعية وصناعية للتداول فى المحيط المحلـــى أو تنقل خارجه وتشمل الأراضى الزراعية والمراعى ومصائد الاسماك والمصانع والمناجم ومحطات توليد القوى وكذلك المؤسسات التجارية والماليـــة التى يرتبط عملها بجهاز الانتاج عامة .

رابعا : المؤسسات التى تنشأ لتقدم خدمات مباشرة للافراد تشمل المـــدارس والمستشفيات وكذلك مؤسسات الترويح والترفيه والثقافة والمؤسسات الدينية والاجتماعية ومؤسسات الارشاد والتوجيه والقيادة السياسية والتنظـــيم الاجتمـــاعى .

وهذه المؤسسات تؤدى الى تكوين القوى العاملة والمفكرة فى المجتمـــع والى تحديد اتجاهات الوعى العام والادراك فيه .

خامسا : مؤسسات التنظيم والادارة العامة ــ وفيها تتمثل سلطة الجماعة ــ فى صورة الدولة أو الحكومة المحلية ــ فى التعبير عن رأيها والتشريـــــع لنفسها وتطبيق القانون وحفظ الامن والعدالة بين الناس ، والتعبـــير عن مصالحهم وآرائهم فى المحيط الدولى عامة .

٢٢ ــ واذا نظرنا الى مجموعة الافراد الذين يتكون منهم المجتمع ، يمكننا أن نقسمهم الى الاقسام الآتيـــة :ــ

أولا ــ مجموعة الافراد البالغين القادرين على العمل والانتاج من الذكور والاناث .

ثانيا ــ مجموعة الأفراد الناشئين من الاطفال واليافعين الذين يهيئون للدخول فى مرحلة العمل .

ثالثا ــ مجموعة الافراد الذين تقدمت بهم السن أو أعجزهم المرض عن العمـــل ، فتقاعدوا طوعا أو كرهـــا .

ومن الواضح أن الذين يعملون فى جميع المؤسسات المشار اليها فى الفقرة السابقة هم القادرون على العمل من المجموعة الأولى ــ البالغين المؤهلين ــ ولما كان من الواجب أن المؤسسات تخدم جميع السكان على اختلاف أنواعهم .

٢٣ ــ التخطيط القومى يقتضى التوفيق بين أنواع المؤسسات وحجمها وبين السكان ومجموعاتهم توفيقا يؤدى الى استغلال الموارد الطبيعية والموارد البشرية على أكمل وجه .

والتخطيط المحلى ، يسعى الى تحقيق نفس الأهداف على المستوى المحلـــى ــ والتنسيق بينها وبين الاهداف القومية .

وهكذا نرى أن برامج النهوض بالقرية والمجتمعات المحلية مرتبطة بالبرامج القوميـــة وارتباطا كاملا . ويتم الربط فى عدة مستويات ، يمكـــن توضيحها كالآتـــى :ــ

أولا : الحكم المحلى وتدرجه حتى نصل الى المستويات القومى لنظام الحكـــم وتوزع السلطة فيه .

ثانيا : مستوى السلعة الواحدة أو مجموعات السلع المنتجة حتى نصل الى موازيـــن السلع على المستوى القومى .

ثالثا : مستوى الافراد والتأهيل حتى نصل تدرجا الى سياسة القوى البشريـــة والكيان الاجتماعى ولزيادة التوضيح ، نأخذ مجموعة من أوجه النشاط فـــى القرية ونتعرف على ما لها من ارتباط وصلة بالنشاط المقابـــل على الصعيـــد القومى .

النشاط الزراعى : زيادة الانتاج الزراعى

التقاوى المنتقاة

استخدام الاساليب الحديثة فى الزراعة والتسميد

مقاومة الآفات

نشر زراعة الخضر والفاكهة والأشجار الخشبية .

تنمية الثروة الحيوانية والداجن والنحل ودودة الحرير .

اعداد المحاصيل وتسويقها

الصناعات الريفية : صناعات الألياف ـ الجوت ـ منتجات النخيل والبوص والسماد

: الصباغة والطبع والتجهيز ـ النسيج الدقيق والتطريز

: الآلات والادوات الزراعية الادوات المنزلية المعدنية .

: تصنيع الخامات الحيوانية ـ الشعر والجلود والفراء والفحم الحيوانى

: النجارة والاثاث والتعبئة والآلات الزراعية .

: الفخار والخزف .

التنظيم الانتاج الزراعى

: التنظيم التعاونى فى الزراعة بغرض زيادة الانتاج ومنع الاستغلال

: تطبيق القوانين واللوائح الزراعية بما فى ذلك الملكية الزراعية والاصلاح الزراعى .

: تمويل العمليات الزراعية الجارية والاستثمارية .

: الإرشاد الزراعى والصناعى والتجارى فى المجتمع الريفى .

النشاط التعليمى والثقافى

النشاط المدرسى وامتداده الى مكافحة الأمية .

تمجيد العلم والثقافة وتشجيع النابهين

مكتبة القرية ووسائل الاتصال والاعلام فيها .

الخدمات الصحية والمرافق العامة

مكافحة الأوبئة والأمراض المعدية والمتوطنة

اجراءات النظافة والصحة العامة والوقاية

المؤسسات العلاجية والدوائية ـ رعاية الأمومة والطفولة

الاسعاف وخدمات الاغاثة والحريق والطوارئ الأخرى.

الانارة والمياه والمرافق والطرقات ورصم البرك والجبانات

الرعاية الاجتماعية

المساعدات الاجتماعية

التوفيق والمصالحات

رعاية الشباب وتكوين القادة والنشاط الرياضى

النشاط النسائى والتنظيم المنزلى

ولا يتسع المجال لكى نتبين فى تفصيل الارتباط بين كل وجه من هذه الأوجه وبين الخطة القومية العامة ولكن نتخير بعض الأمثلة فقط للتوضيح .

مقاومة الآفات : ينظم هذا البرنامج على مقياس قومى فى الخطة العامة ـ بناء على الدراسات والخبرة التى تتقدم بها الهيئات المركزية للبحوث ومقاومة الافات فى وزارة الزراعة والهيئات الزراعية وكذلك بناء على خبرة رجال الجامعات والبحوث العلمية الحديثة .

ولكن تنفيذ البرنامج على مستوى القرية يحتاج الى تدريب الفلاحين على استخدام الرشاشات والآلات ورش المبيدات مع وقاية الحيوانات منها وعدم اسراف فيها واستخدامها فى المواعيد ووفقا للاساليب المقررة .

كما أن مقتضيات التنفيذ على مستوى القرية ، تحتاج الى تنظيم الحصول على المعدات والمواد الكيمائية ودفع ثمنها عاجلا أو مقسطا عن طريق الجمعية التعاونية ، وضمان عدم الاستغلال أو اعادة البيع أو التخلف بما يضر بالمحصول .

هذا ومن جهة أخرى ، نرى أن التطبيق الفعلى السليم لوسائل مقاومة الآفات ، سواء بالمبيدات الكيميائية أو بالتنقية باليد أو باتباع طرق معينة فى الزراعة (نقع البذور أو منع رى الشراقى أو غير ذلك) فى القرية يساعد المختصين فى الخطة العامة على تبين الاساليب الناجحة والكشف عن الصعاب التى تنشأ عن استخدام وسائل المقاومة . ومثل ذلك أن التوسع فى استخدام المبيدات دون عناية كافية قد يؤدى الى الاضرار بمحاصيل أخرى أو بالحيوانات أو بموارد المياه وقد يضر بالتوازن البيولوجى فى البيئة الزراعية والتربية مما يؤدى الى نشأة صعوبات ، يعمل رجال البحوث على الكشف عن وسائل علاجها .

الصناعات الريفية

ينظم هذا البرنامج فى الخطة العامة على أساس عدة مبادئ رئيسية هى استغلال الخامات المحلية والافادة من أوقات الفراغ المتاحة بسبب طبيعة العمل فى الزراعة بصفة متقطعة وعلى أساس وجود يد عاملة فائضة يمكن تدريبها وتوجيهها لبعض عمليات صناعية ، تنتج عنها سلع كاملة الصنع أو نصف مصنوعة ، يمكن استخدامها داخل القرية ذاتها أو تصريفها فى أسواق المدينة أو تسويقها الى الخارج .

هذه هى القواعد الرئيسية فى الخطة العامة .

ولكن مجال التنفيذ على مستوى القرية يحتاج الى خطة محلية لأن نجاح البرنامج يتوقف على اختيار أنواع الصناعات المناسبة للقرية واختيار الأفراد الذين يدعون للمشاركة فيها وتدريبهم ومراقبة جودة الانتاج وصلاحيته للتسويق ، ومدهم بالمعونة اللازمة سواء أكانت معونة مادية أو ارشادية عن طريق الجمعيات التعاونية والمؤسسات الأخرى .

المرافق العامة فى القرية

تشمل الخطة القومية العامة استثمارات كبرى لترقية المرافق البلدية ومد مياه الشرب النقية الى القرية وردم البرك والتوسع فى الاسكان الريفى

وخاصة فى مناطق الاصلاح والاستصلاح وتخطيط بعض القرى ومدها بالتيار الكهربائى . ولكن الكثير من عمليات المرافق يمكن أن يتم على مستوى القرية بمعونة يسيرة من الخطة العامة أو بالاستعانة بهيئات الخدمة الدينية والاجتماعية مثل وزارة الأوقاف أو مشراعات النهوض الريفى والجمعيات التعاونية الزراعية .

بل أن الكثير من المشروعات الكبرى التى تتم فى القرية مثل وحدات المياه والمجارى والطرق ، سرعان ما تفقد فاعليتها وصلاحيتها للخدمة اذا لم يوجد فى القرية تنظيم يعمل على صيانة تلك المؤسسات والافادة منها دون اسراف أو ضياع .

وهكذا فى باقى أوجه النشاط التى ذكرت .

٢٤ ـ ومع أهمية هذه الأمثلة من الوجهة العملية ، الا أننا ينبغى ألا ننسى أن الصورة العامة للتنمية فى المجتمع المحلى جزء من التنمية فى المجتمع القومى كله وفى الوقت ذاته احدى مكوناته الرئيسية وأننا حينما نتكلم عن التنمية ـ فأنما نتحدث عن أفراد المجتمع على اختلاف فئاتهم (انظر فقرة ٢٢) وعن المؤسسات التى يقيمها المجتمع لأداء العمليات الانتاجية وتقديم الخدمات اللازمة لحياته (أنظر فقرة ٢١) وأن مجتمع القرية ، يقوم أساسا على عمليات الانتاج الزراعى ، ولكن هذا لا يمنع من أن يمتد نشاطه الى التصنيع الريفى أولا ، ثم الى بعض الصناعات التى يمكن أن تستوطن الريف لاستخدام اليد العاملة (النسيج والغزل مثلا ـ الصناعات الغذائية) .

وفى هذا تتبع الاسس والاتجاهات الموضحة فى فقرة (٢٠) ، مع مراعاة أن ميزان مدفوعات القرية (فقرة ١٧) يجب أن يتحول الى صالح القرية ، حتى لا تستنزف مواردها ويضعف مركزها ويزداد التفاوت بينها وبين المدينة .

٢٥ ـ وليس الأمر قاصرا على زيادة الانتاج الزراعى والصناعى وتوازن الموارد والاستخدامات المالية فى القرية ـ بل أن الكيان الاجتماعى المحلى ذاته لا يكمل الا بسياسة دعم السلطة المحلية (فقرة ١٥) ، حتى تكتسب القرية شخصيتها المستقلة الناهضة فى اطار الكيان القومى الديموقراطى . وقد أفردنا صدر هذا البحث لمعالجة النشأة

التاريخية للمجتمعات المتخلفة فى القرية والمدينة ـ لأن الأسس السياسية والادارية للنهوض الريفى كثيرا ما تهمل ويكتفى بالحديث الطويل عن المشروعات الصحية وردم البرك وطلاء المنازل بالجير . وعندئذ تبدو مهمة الاصلاح الريفى جزئية ـ اذا لم يقل أنها تافهة .

فالاصلاح الاجتماعى له جذور وأصول سياسية وادارية واقتصادية وعمرانية وكلها عوامل تتفاعل معا فى تكوين المجتمع الناهض وترقيته .

ولذلك فاننا اذا أردنا أن نذكر بعض الخطوات الرئيسية التى اتخذت للنهوض بالمجتمع الريفى فى القرية المصرية لتخيرنا منها خاصة الخطوات التالية :ـ

١) قانون التجنيد الاجبارى والخدمة العسكرية

الذى فتح أمام شباب القرية الفرصة للتدريب فى القوات المسلحة والتعرف على الاساليب الحديثة ليس فقط فى القتال والدفاع عن الوطن بل أيضا فى الحياة والكثيرون منهم حينما ينهون فترة التجنيد الاجبارى يعودون الى القرية بثقافة وروح أخرى . ولذلك يعتبر هذا القانون ذا أثر كبير فى ربط المجتمع القروى بالمجتمع القومى .

٢) قانون التعليم الابتدائى الذى وحّد بين المدرسة فى القرية والمدرسة فى المدينة . وبذلك أصبحت القرية على صلة بالتعليم الثانوى والفنى والعالى بعد أن كان أبناؤها ـ الا القلة ـ محصورين فى دائرة ضيقة ، تجعلهم ينفصلون الى حد بعيد عن تيار التطور الاجتماعى وبذلك يستمر انفصال القرية وابتعادها .

٣) انشاء الطرق الزراعية الفرعية الى القرى (الوصلات الزراعية) ـ كانت الطرق الكبرى تمر بجوار القرى ولكن لا تصل اليها ـ مثلما تمر خطوط القوى الكهربائية دون أن تدخل فيها الكهرباء ـ ولذلك كان جهاز المواصلات الضخم المكون من السكك الحديدية والطرق البرية والنهرية ـ يؤلف شبكة كبيرة أساسها المدن الكبرى والعواصم ، أما القرى فكانت معزولة الى أن أنشئت الوصلات .

٤) قانون الادارة المحلية الذى جعل السلطة تخرج من القاهرة وتقترب من القرية ، والذى سينشأ عن استكمال تطبيقه تدريجيا أن يجرى حساب سنوى للثروة التى

تدخل أو تخرج من القرية (أنظر فقرة ١٧) فلا يكون الاصلاح القروى الفاظا ومظاهر بل حقيقة تمتد الى كل منزل وكل أسرة وكل فرد فى حياته اليومية .

٥) قانون الاصلاح الزراعى ـ وخاصة من ناحية انهاء الاقطاع الريفى الذى كان يقوم على وجود كبار الملاك ونفوذهم السياسى والادارى ـ فقد مهّد هذا القانون التمهيد الصحيح للديموقراطية والتنمية فى القرية .

٢٦ ـ ان الاطار العام للربط بين المجتمع القروى والمجتمع القومى الذى حاولنا شرح معالمه فى الصفحات السابقة ليحدد دور المجتمع المحلى فى النهوض بالمجتمع العامة وذلك عن طريق المشاركة فى حركة التنمية القومية وفى النشاط الاجتماعى عامة ، مع النهوض بالمجتمع المحلى ذاته اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا وداريا .

ان فلسفة الخدمة الاجتماعية ـ بالمعنى المحدود ـ لا تنجح نجاحا كافيا فى الريف الا اذا كان ثمة اجراءات أساسية ـ تجرى فى الوقت نفسه لربط المجتمع الريفى بالمجتمع القومى ومنع الازدواج الاجتماعى الذى يدعو الى فصل المجتمع الى طبقتين ـ طبقة قليلة العدد ، تقود اقتصاديا ـ وسياسيا تعيش فى المدن وتتصل بالخارج وتتمتع بمظاهر الحضارة الكبرى (وتشرّف) الدولة بمظهرها ورقيها وقدرتها الى ارتياد دور الأوبرا والتفوق فى حلبات الرقص ، وأغلبية ساحقة ـ تقامر وتستنزف ثروتها وتفصل عن الطبقة المتقدمة ـ ويقال لها ـ الصبر والانتظار والتمتع بخيالات وأحلام المستقبل . ان الخطة العامة للتنمية التى شملت الريف والحضر ، وسياسة التكامل الاجتماعى والتساند القومى لكفيلة بازالة هذه الفوارق وتوحيد صفوف المواطنين .

٢٧ ـ أما المجتمع المحلى المتخلف فى المدينة ـ الاحياء الفقيرة ـ فيمثل مشكلة كبرى ذات أهمية فى نشاط المدينة ذاتها وفى الدولة عامّة . ولكن يكفى القول هنا ـ أن مجتمع الحى المتخلف لا يمكن أن يعالج مشكلاته علاجا صحيحا الا اذا بذلت جهود صادقة فى معالجة مشكلات القرية ـ لأن التخلف فى القرية هو دائما الذى يغذى الحمى بالمهاجرين ويمده بما ينقصه من متاعب ومشكلات .

ملحـــــــق

بيان مشروعات الخطة العامة للسنـــــوات ١٩٦٠/١٩٦١ـ ١٩٦٤/١٩٦٥

فى محافظة المنوفيـــــــة

تتكون المحافظة من بندر شبين الكوم و ٧ مراكز هى شبين الكوم ـ أشمون ـ الباجـــور الشهداء ـ تلا ـ منوف ـ ويبلغ عدد السكان ١٣٤٧٠٠٠ منهم ١٨٣٠٠٠ يسكنون المدن وعواصم المراكز والباقون من سكان القرى .

أولا : نصيب المحافظة من الاستثمارات العامة فى الخطـــــة :

القطـــــاع	مليون جنيه	النسبـــة
الزراعة	١ر٩	٨ر٣ ٪
الرى والصرف	٧ر٨	٣٣ر٦٪
الصناعـــة	٣ر٦	١٥ر٤٪
الكهرباء	١ر٥	٦ر٥ ٪
النقل والمواصلات	٢ر٤	١٠ر٢٪
المبانى السكنيـــة	٤ر٠	١٧ر٣٪
المرافق العامـــة	٥ر	٢ر١ ٪
الخدمـــات	١ر٥	٦ر٦ ٪
المجمـــــوع	٢٣ر٣	١٠٠ ٪

ثانيـا : امتداد المشروعات العامة المخصصة فى الخطة للمحافظة الى مستوى القرية :

بالنظر الى مشروعات الخطة يتضح أن الكثير منها يمتد العمل فيه الى مستوى القرية وبالتالى يصح أن يكون ضمن التخطيط المحلى :

أ ٠ مشروعات التوسع الزراعى الرأسى والافقى والرى والصـــــرف :

١ ــ التوسع فى زراعة الكتان والتيـــــل ٠
٢ ــ مكافحة الآفات بالفرق الحكومية والاهلية ٠
٣ ــ وحدات التفريخ الصناعى
٤ ــ تعميم التلقيح الصناعى للمواشى ــ (الزراعة ــ الوحدات المجمعة)
٥ ــ تدعيم المزارع السمكيـــة ٠
٦ ــ توزيع عجول للتربية فى مناطق الاصلاح الزراعى ٠
٧ ــ تحسين الاراضى الضعيفة المتخللة ٠
٨ ــ توريد ودق آبار جديدة للمياه ٠
٩ ــ مـــراكز تجميع وتبريد الالبـــان ٠
١٠ ــ نشر وتربية نحل العسل ٠
١١ ــ مشاتل الفاكهة والاشجار الخـشبية ٠
١٢ ــ نشر زراعة الخضر ٠
١٣ ــ احلال وابدال الآلات الزراعية ٠
١٤ ــ التوسع فى استخدام الآلات ومراكز صيانتها ٠
١٥ ــ استصلاح أراضى جديدة ٠
١٦ ــ مشروعات المصارف المغطاه ٠
١٧ ــ تعديل طرق الرى ٠
١٨ ــ التوسع فى برنامج الصرف العام ٠

ب :المشروعات الصناعيـــــــة :

تنشأ المشروعات الصناعية فى وحدات كبيرة نسبيا ـ ولكن وجودها فى المحافظة يؤدى الى تنشيط التدريب أو التوظف أو استخدام الخامات الزراعية أو الحاجة الى المساكن والخدمات المحلية مما قد يتصل بعدة قرى فى المحافظة بالاضافة الى العاصمة والمدن الكبرى .

١ ـ اقامة محطة لتعبئة الخضر الطازجة .

٢ ـ شركة مصر للغزل والنسيج ـ شبين الكوم .

٣ ـ صناعات ريفية ـ صباغة وتجهيز .

٤ ـ " " منتجات فخار وصينى .

٥ ـ وحدة تدريب للنسيج والجلود .

ج : مشروعات الكهربـــــــاء :

١ ـ كهربة وانارة المدن الآتية : الباجور ـ أشمون ـ قويسنا ـ بركة السبع ـ الشهداء ـ البتانون ـ مليج ـ كفر المصيلحة ـ شنوان ـ ميت خلف ـ سرس الليان .

٢ ـ أعمال متعاقد عليها مع المجالس البلدية فى شبين الكوم ومنوف وتلا .

د : مشروعات النقل والمواصـــــلات :

١ ـ مشروعات الطرق خارج المدن ـ ١ر٦٣٠٠٠٠ جـ فى داخل المحافظة .
(تنفيذها يؤدى الى عمالة محلية وتنشيط عام للاقتصاد)

٢ ـ مشروعات النقل المائى الداخلى ٤١٥٠٠٠ جـ

٣ ـ التوسع فى الخدمات البريدية بما فى ذلك الطوافين الاهليين ٥٦٠٠٠ جـ

٤ ـ وحدات لتخزين الغلال .

٥ ـ مستودعات لهيئة البترول .

هـ : مشروعات الاسكـــــان :

١ ــ ٣٦٧٣ مسكنا فى المدن مجموع تكاليفها ٢٫٦٨٧ مليون جنيـــه .
٢ ــ ٦١٥٥ مسكنا فى القرى " " ١٫٣٣٩ " " .

و : مشروعات المرافق العـــامة :

مياه الشرب ــ الجارى ــ ردم البرك ــ منشآت عامـــة .

ز : مشروعات الخدمـــات :

١ ــ خدمات تعليمية وتربوية ١٫١ مليون جنيـه .
٢ ــ خدمات صحيـــة ٣٫ " " .
٣ ــ وحدات مجمعة ــ خدمات ثقافية ــ اسعاف ــ اطفاء ١٣٠٠٠٠ جنيـه .

ثالثا : التخطيط المحلـــى :

حينما يبدأ التفكير من مستوى القرية ــ للتوصل الى مشروعات وأعمال التنمية ، ينظر فى المشروعات المشار اليها سابقا ، ثم ينظر فى دعم وتنظيم الاعمال الجارية (التى لا تدخل فى خطة الاستثمار) فى النواحى الآتيـــة : ــ

١ ــ الانتاج الزراعى ــ المحاصيل ــ الفواكـــه ــ القطن ــ الخضر ــ استصلاح الاراضى ــ التشجيـــر .
٢ ــ الانتاج الحيوانى ــ اللحوم ــ الالبان ــ الاعلاف ــ الدواجن ــ النحل .
٣ ــ مقاومة الافات وعلاج الامراض ــ فرديا وتعانيا .
٤ ــ التمويل الزراعى ــ الائتمان ــ التسويق ــ التعبئة ــ الحفـــظ .
٥ ــ الصناعات الريفية والزراعية ــ التدريب المهنى ــ الحرف والآلات اللازمة محليا .
٦ ــ احتمالات التصنيع أو تجهيز الخامات الصناعية المختلفـــة .
٧ ــ خدمة وصيانة وتشغيل مرافق النقل والمواصلات والكهرباء ــ كأساس للتوظف وخدمة الاقتصـــاد .

٨ ــ كفاءة التشغيل والافادة التامة من مشروعات الخدمات التعليمية والصحيـــة والاجتماعية والمرافـــق ٠

٩ ــ تعبئة الجهود الاهلية لعمليات استصلاح وتنظيم البيئة المحلية ــ الاحصاءات والبحـــوث ٠

١٠ ــ تخطيط التوسع القروى الاسكانى وتوفير مواد البناء المحلية ــ العناية بالمرافق الصحيـة ٠

١١ ــ تنظيم التبادل التجارى مع المدينة (بيع وشراء وتوزيع السلع المنتجـــة والضرورية) تعاونيا الاسواق المحلية ــ محطات التعبئة ــ المخازن ــ محطات الوقـــود ٠

١٢ ــ المعاونة فى المحافظةعلى الامن والمصالحات وتنفيذ اللوائح والقوانين وتحصيـــل الضرائب والرسوم ٠

١٣ ــ أعمال الاغاثة والمعونة والرعاية عند الكوارث والاعمال الخيرية ٠

١٤ ــ استخدام المدارس والمساجد والوحدات العامة لتأدية خدمات محلية ثقافيـة وارشادية و تنظيميـــة ٠

١٥ ــ السعى لتحقيق مصالح الانتاج والخدمات القروية لدى الهيئات الاعلى فـــى المركز والمحافظة ٠

١٦ ــ المشاركة فى النشاط القومى ــ السياسى والاجتماعى ــ مناقشة المشروعات القومية والاتصال بهيئات الاتحاد القومى ومجلس الامة وهيئات الادارة المحلية فى هذه الشئون ٠

ولا شك أن التفكير المحلى فى التنمية سيساعد على اعداد خطط قومية أصلح وأكمـــل فضلا عن أنه يـــؤدى الى استغلال الطاقات والامكانيات المحلية ٠

ع ٠ أ

مطبعة معهد التخطيط القومى
القاهرة
٣ شارع محمد مظهر بالزمالك